الأمم المتحدة

A/58/210

الجمعية العامة

Distr.: General
1 August 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

البند ٩٧ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

الأنشطة المضطلع بها لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٥٣ المتعلق بمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ويقدم التقرير نظرة عامة على إجراءات المتابعة الأولية التي اتخذها الحكومات، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمجموعات الرئيسية، فضلا عن المقررات التي اتخذها الهيئات الحكومية الدولية المعنية في الآونة الأخيرة. كما يستعرض التقرير أنشطة مختلف أصحاب المصلحة ومقترحاتهم الرامية إلى تحقيق الأهداف والغايات التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي.

* A/58/150.

100903 090903 03-45186 (A)

ويبين التقرير أنه كان هناك قدر كبير من الحماس والدينامية في متابعة مؤتمر القمة العالمي، فضلا عن توافق الآراء بشأن زيادة التركيز على التنفيذ. وكان أحد المجالات الهامة التي توجه إليها التنفيذ يتمثل في تحديد العقبات والمعوقات التي تعترض سبيل التنفيذ، وتقاسم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات على جميع المستويات. والمجموعة الشديدة التنوع من الإجراءات ومبادرات الشراكة التي يجري تنفيذها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية تبين ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبينها وبين المؤسسات الدولية الأخرى. وتوفر لجنة التنمية المستدامة، باعتبارها الهيئة الحكومية الدولية الرفيعة المستوى المعنية بالتنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة، ساحة هامة لتقاسم الخبرات المكتسبة في مجال التنفيذ على المستويات القطرية والإقليمية والدولية، ولإدماج هذه الخبرات مع استعراض السياسات والتوجيه العام.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٣	٤
ثانيا – إجراءات المتابعة التي اتُخذت على المستوى الحكومي الدولي	٤-١٤	٤
ألف – نتائج الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة	٥-١٠	٥
باء – المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمر	١١-١٢	٦
جيم – المقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٣	١٣-١٤	٧
ثالثا – الإجراءات التي اتخذتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	١٥-٢٨	٨
رابعا – تنسيق أنشطة التنفيذ	٢٩-٣٢	١٢
خامسا – المبادرات والاجتماعات الدولية	٣٣-٣٨	١٣
سادسا – المجموعات الرئيسية	٣٩-٤٠	١٤
سابعا – الشراكات	٤١-٤٩	١٥
ثامنا – الاستنتاجات والتوصيات	٥٠-٥١	١٧

أولا – مقدمة

١ – في القرار ٥٧/٢٥٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ المتعلق بمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (مؤتمر قمة جوهانسبرغ)، أقرت الجمعية العامة إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وقررت الجمعية، ضمن جملة أمور، اعتماد التنمية المستدامة بوصفها عنصرا رئيسيا من عناصر الإطار الجامع لأنشطة الأمم المتحدة، ولا سيما لتحقيق الأهداف الإنمائية التي تم الاتفاق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية. وفي نفس القرار، حثت الجمعية الحكومات، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات الحكومية الدولية الأخرى والمجموعات الرئيسية، على اتخاذ إجراءات عاجلة جيدة التوقيت لضمان التنفيذ والتابعة الفعالين لنتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ. كما شجعت الجمعية على تنفيذ مبادرات الشراكة الطوعية، ودعت إلى مواصلة مناقشة هذه المسألة في إطار لجنة التنمية المستدامة.

٢ – وأعد هذا التقرير عملا بالقرار ٥٧/٢٥٣ لتقديم نظرة عامة على إجراءات المتابعة الأولية التي اتخذتها الحكومات، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمجموعات الرئيسية، فضلا عن المقررات التي اتخذتها الهيئات الحكومية الدولية المعنية في الآونة الأخيرة. كما يستعرض التقرير أنشطة مختلف أصحاب المصلحة ومقترحاتهم الرامية إلى تحقيق الأهداف والغايات التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي.

٣ – ولتجنب الازدواجية، لا يتعرض التقرير للمعلومات المتعلقة بالأنشطة التي ستنظر فيها الجمعية العامة في إطار بنود أخرى، مثل الأنشطة المتعلقة بالمحيطات والدول الجزرية الصغيرة النامية. وستقدم إلى الجمعية تقارير مستقلة في إطار تلك البنود.

ثانيا – إجراءات المتابعة التي اتُخذت على المستوى الحكومي الدولي

٤ – عند اختتام مؤتمر قمة جوهانسبرغ في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، كان الشعور السائد أن اختتام مؤتمر القمة يمثل بداية لرحلة مشتركة أكثر مما يمثل نهاية لمؤتمر حكومي دولي. فبالاستفادة من المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية (الدورة الرابعة، الدوحة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية (مونتيري، آذار/مارس ٢٠٠٢)، أطلق مؤتمر قمة جوهانسبرغ خطة تنفيذ تتضمن غايات محددة وأهدافا ذات إطار زمني ملزم. وكانت هناك توقعات واسعة بإحراز تقدم ملموس ودعوات لزيادة التركيز على التنفيذ. ومنذ ذلك الحين، أيدت الحكومات، والمؤسسات الدولية، والمجموعات الرئيسية وغيرهم من أصحاب المصلحة، هذا التشديد على التنفيذ، مما أدى إلى عملية لإعادة توجيه البرامج

والأنشطة. وكانت إجراءات المتابعة على المستوى الحكومي الدولي في الأمم المتحدة سريعة ومركزة، كما يتمثل في إقرار الجمعية العامة لنتائج مؤتمر القمة. ويسلط هذا التقرير الضوء أدناه على بعض من المقررات الكبرى التي اتخذت على المستوى الحكومي الدولي، وتركت أثرا مباشرا على تنفيذ نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ، مرتبة ترتيبا زمنيا.

ألف - نتائج الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة

٥ - عند اجتماع لجنة التنمية المستدامة لأول مرة منذ مؤتمر قمة جوهانسبرغ، كرست اللجنة دورتها الحادية عشرة (٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣) إلى توضيح برنامج عملها المقبل وتنظيم طرائق عملها. وتمشيا مع خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، التي تنص على أن تشدد اللجنة بدرجة أكبر على الإجراءات التي تمكن من التنفيذ على جميع المستويات، وافقت اللجنة على تنظيم عملها المقبل على شكل سلسلة من دورات التنفيذ ذات الوجهة العملية التي تستغرق كل منها سنتين، والتي ستشمل في السنة الأولى من كل منها دورة للاستعراض، وفي السنة الثانية منها دورة للسياسات[1].

٦ - وقررت اللجنة كذلك أن تضطلع دورتها الاستعراضية الأولى، المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بإجراء تقييم للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. أما دورة السياسات، المقرر عقدها في أيار/مايو ٢٠٠٥، فستستفيد من النتائج التي تنتهي إليها دورة الاستعراض، وتتخذ مقررات عامة بشأن التدابير العملية والخيارات المطروحة للتعجيل بالتنفيذ. وقبيل دورة السياسات، سيعقد اجتماع حكومي دولي تحضيري في شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠٠٥ لمعالجة المعوقات والعراقيل التي تعترض عملية التنفيذ.

٧ - وبالنسبة للدورة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، قررت اللجنة التركيز على مواضيع المياه، والمرافق الصحية، والمستوطنات البشرية، مع إيلاء الأولوية في الاهتمام أيضا إلى أوجه الارتباط بالمسائل الشاملة للقطاعات، بما فيها القضاء على الفقر، وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومرفق بهذا التقرير البرنامج المتعدد السنوات لعمل اللجنة.

٨ - كما اتخذت اللجنة عدة خطوات أخرى من المنتظر أن تنتج عنها نتائج بعيدة الأثر بالنسبة للتنفيذ. فمن بين الإجراءات الأخرى، تَقرر دعوة اللجان الإقليمية إلى النظر في تنظيم اجتماعات إقليمية بحيث يمكن إدخال الأبعاد الإقليمية في الاستعراض العالمي بصورة أكثر فعالية. ودعت اللجنة الجمعية العامة إلى النظر في استخدام الموارد التي سبق تخصيصها لأفرقة

العمل المخصصة لما بين الدورات في دعم مشاركة ممثلين للدول الأعضاء في اللجنة في اجتماع من الاجتماعات الإقليمية لتلك الدول في دورات التنفيذ.

٩ - ولتعزيز مساهمات المجموعات الرئيسية في عمل اللجنة، قررت اللجنة أيضا تعزيز إشراك المجموعات الرئيسية في أنشطتها، بما في ذلك عن طريق مشاركة الممثلين في حوار تفاعلي خلال الأجزاء الرفيعة المستوى.

١٠ - ووفقا للقرار ٥٧/٢٥٣، أجرت اللجنة، في دورتها الحادية عشرة، مزيدا من المناقشات حول بناء الشراكات من أجل التنمية المستدامة. وبالاستفادة مما شهدته العمليات التحضيرية لمؤتمر قمة جوهانسبرغ من جهود وما أكتسب خلالها من معارف، وافقت اللجنة على مجموعة من المعايير والمبادئ التوجيهية لبناء الشراكات، ترتبط بمتابعة مؤتمر قمة جوهانسبرغ. وكررت اللجنة تأكيدها أن بناء الشراكات، كمبادرات طوعية من جانب أصحاب المصلحة المتعددين، يجب أن يسهم في تنفيذ الالتزامات الحكومية الدولية؛ فهي عنصر مكمل لتلك الالتزامات، وليست بديلا عنها. ودعت اللجنة أيضا إلى القيام بأنشطة تهدف إلى تعزيز الشراكات القائمة وتيسير بناء شراكات جديدة، بما في ذلك من خلال مبادرات من قبيل معارض الشراكات ومراكز التعلم.

باء - المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمر

١١ - وكانت مسألة المتابعة المنسقة لنتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ محل بحث أيضا من جانب الفريق العامل المخصص للجمعية العامة المعني بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وقد بدأ الفريق العامل عمله في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وقدم بعد ذلك توصياته إلى الجمعية العامة، التي اعتمدت تلك التوصيات في قرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وفي الجزء المتعلق بدور المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك اللجان الإقليمية، أكدت الجمعية العامة من جديد أنه ينبغي للمجلس مواصلة تعزيز دوره بصفته الآلية الرئيسية للتنسيق على نطاق المنظومة، وقررت أن يقوم، عن طريق استخدام نهج شامل لعدة قطاعات، باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة وعمليات متابعتها.

١٢ - وفي هذا السياق، طلبت الجمعية أن يضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٤، برنامج عمل متعدد السنوات للجزء المتعلق بالتنسيق من دورته الموضوعية، استنادا إلى قائمة مركزة ومتوازنة من المسائل المواضيعية الشاملة لعدة قطاعات، والواردة في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. كما دعت

الجمعية اللجان الفنية إلى الإسهام، من منظورها هي، في تقييم المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمسألة المواضيعية الشاملة لعدة قطاعات المختارة للجزء المتعلق بالتنسيق من دورته الموضوعية. وطلبت الجمعية كذلك إلى كل لجنة من اللجان الفنية أن تدرس أساليب عملها لكي يتسنى لها تحسين متابعتها لتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، مع مراعاة التقدم الذي أحرزته مؤخرا في هذا الصدد بعض اللجان، وبخاصة لجنة التنمية المستدامة. وشددت الجمعية على ضرورة أن تستمر اللجان الفنية، عند تكليفها، في الاضطلاع بالمسؤولية الأولى عن استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ وثائق مؤتمرات الأمم المتحدة، مع التركيز على اتباع أساليب جديدة في عملها.

جيم - المقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٣

١٣ - إكمالا لعمل جانب الفريق العامل المخصص للجمعية العامة المعني بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات، خصص المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزء المتعلق بالتنسيق في دورته لعام ٢٠٠٣ لموضوع ''دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة''. واستجابة لقرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء، رحب المجلس بطلب الجمعية وضع برنامج عمل متعدد السنوات للجزء المتعلق بالتنسيق من دورته الموضوعية، وأعرب عن تصميمه على استكمال قائمة المسائل المواضيعية الشاملة لعدة قطاعات وبرنامج العمل المتعدد السنوات، بهدف التوصل إلى قرار قبل دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٤.

١٤ - وفي الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٣، اتخذ المجلس أيضا إجراء بشأن الصندوق العالمي للتضامن. وكان زعماء العالم قد دعوا، في مؤتمر قمة جوهانسبرغ، إلى إنشاء صندوق للتضامن للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. واستجابة لذلك، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٦٥/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام تكليف مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باتخاذ التدابير اللازمة من أجل تشغيل الصندوق العالمي للتضامن. وفي التقرير الذي قدمه المدير إلى الجمعية وإلى المجلس[٢]، أفاد المدير أنه تم إنشاء الصندوق، واتخذت خطوات لتشغيله والدعاية له. وإدراكا للمساهمة الهامة التي يمكن أن يسهم بها الصندوق في تحقيق الأهداف الإنمائية، شجع المجلس الدول الأعضاء، والمؤسسات الدولية، والقطاع الخاص، والمؤسسات والأفراد على التبرع للصندوق. كما طلب المجلس إلى مدير البرنامج الإنمائي اتخاذ المزيد من التدابير لتشغيل الصندوق، ودعا

البلدان النامية إلى تحديد مشاريعها الإرشادية التي ستقدم لتمويلها بمجرد أن تتوفر الموارد للصندوق.

ثالثا – الإجراءات التي اتخذتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

١٥ – عندما أقرت الجمعية العامة نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ، قررت اعتماد التنمية المستدامة بوصفها عنصرا رئيسيا من عناصر الإطار الجامع لأنشطة الأمم المتحدة، ولا سيما لتحقيق الأهداف الإنمائية التي تم الاتفاق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية. وأعيد تأكيد ذلك القرار في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، عندما اتخذت الجمعية القرار ٥٧/٢٧٠ باء بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات. ومنذ ذلك الحين ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة تزيد مما تبذله من جهود لكفالة تكامل زيادة التركيز على التنفيذ مع أنشطتها البرنامجية المقبلة.

١٦ – ففي الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، على سبيل المثال، يسعى الأمين العام إلى تحقيق التساوق بين أنشطة الأمم المتحدة والأولويات التي حددتها الجمعية العامة. وتتمثل إحدى هذه الأولويات الرئيسية في تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة، بما فيها مؤتمر قمة جوهانسبرغ. وتم تسليط الضوء على التوجه نحو التنفيذ في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجان الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وسائر الكيانات ذات الصلة.

١٧ – وقد انعكس هذا الترتيب العام لتحديد الأولويات على العمل اليومي في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. فاللجان الإقليمية، على سبيل المثال، بعد أن شاركت بنشاط في العمليات التحضيرية لمؤتمر قمة جوهانسبرغ، تعكف على إدماج نتائج مؤتمر القمة في عملها الجاري، وإعادة توجيه أنشطتها البرنامجية ذات الصلة نحو التنفيذ الأكثر تركيزا. وقد نظرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في دورتها الثامنة والخمسين في آذار/مارس ٢٠٠٣، في متابعتها لمؤتمر قمة جوهانسبرغ، ووافقت على إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في صلب الأنشطة في جميع مجالات عملها.وأكدت اللجنة أيضا على أنها يجب أن تلعب دورا نشطا في تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة، وفي استعراض برامج التنمية المستدامة الوطنية ومبادرات الشراكة، وفي بناء شراكات جديدة[٣].

١٨ - كما أن اللجنة المعنية بالبيئة وتنمية الموارد الطبيعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قد نظرت، في دورتها الرابعة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، في مسائل منتقاة تتعلق بمتابعة مؤتمر قمة جوهانسبرغ على الصعيد الإقليمي. وأوصت اللجنة الدورة التاسعة والخمسين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بعقد منتدى رفيع المستوى للسياسات العامة لمناقشة متابعة مؤتمر قمة جوهانسبرغ على الصعيد الإقليمي بصورة كلية وشاملة. كما أوصت بأن تتضمن المتابعة التي ستجريها اللجنة جهودا ترمي إلى تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ودعم تنمية الشبكات لتبادل المعلومات وتقاسم السياسات والخبرات وتعبئة الموارد ونشر أفضل الممارسات.

١٩ - وبالإضافة إلى الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا، فإن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، تستجيب لدعوة لجنة التنمية المستدامة بعقد اجتماعات إقليمية للتنفيذ ولقرارها المتعلق بمواضيع دورتها الاستعراضية لعام ٢٠٠٤، وتتخذ خطوات لإدماج نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ في اجتماعاتها الحكومية الدولية وفي اجتماعات أفرقة خبرائها، بما في ذلك الاجتماعات المقبلة المتعلقة بالمياه، والمرافق الصحية، والمستوطنات البشرية، والعولمة.

٢٠ - كما أن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في دورته الثانية والعشرين المعقودة في نيروبي في شباط/فبراير ٢٠٠٣، قد نظر أيضا في نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ. ورحب مجلس الإدارة بتشديد مؤتمر القمة على التنفيذ ، ودعا إلى الالتزام التام والملموس بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة. ووافق المجلس كذلك على أن الحكومات في جوهانسبرغ قد قررت التصدي لإدارة آثار العولمة وليس مقاومتها، وأن برنامج البيئة لديه دور هام يؤديه في مساعدة البلدان على وضع السياسات والتشريعات اللازمة لمعالجة الآثار البيئية المرتبطة بالعولمة.

٢١ - ونظرت اتفاقيات ريو المتعلقة بالتنوع البيولوجي والتصحر وتغير المناخ هي الأخرى في مسألة متابعة مؤتمر قمة جوهانسبرغ. فقد عقدت اتفاقية التنوع البيولوجي، في مونتريال في آذار/مارس ٢٠٠٣، اجتماعها المفتوح باب العضوية لما بين الدورات بشأن البرنامج المتعدد السنوات لعمل مؤتمر الأطراف حتى عام ٢٠١٠. وانتهى الاجتماع إلى مجموعة من التوصيات التي سيتم تقديمها إلى الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف، المقرر عقدها في نيسان/أبريل في ماليزيا. وفي التوصية ١ باء بشأن إسهام اتفاقية التنوع البيولوجي في تحقيق

الأهداف الإنمائية للألفية وفي عملية لجنة التنمية المستدامة، سلم الاجتماع بأهمية التعاون الوثيق مع لجنة التنمية المستدامة في سبيل كفالة التآزر المتبادل في برنامجي عمل كل منهما، بحيث يسهم عمل الاتفاقية إسهاما كاملا في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وفيما يتعلق بمتابعة مؤتمر قمة جوهانسبرغ، أوصى الاجتماع بعدد من الإجراءات المحددة، التي سيجري السعي وراءها في إطار الخطة الاستراتيجية للاتفاقية والبرنامج المتعدد السنوات لعمل مؤتمر الأطراف حتى عام ٢٠١٠.

٢٢ - كما أن الدورة السادسة القادمة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر (هافانا، ٢٥ آب/أغسطس - ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣) ستنظر في نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ. وفي مذكرة ستقدم إلى مؤتمر الأطراف[٤]، اقترحت أمانة الاتفاقية أن يعرب المؤتمر عن تقديره لتوصية مؤتمر قمة جوهانسبرغ أن يصبح مرفق البيئة العالمية الآلية المالية للاتفاقية. واقترحت المذكرة أيضا أن يؤكد المؤتمر على الأهمية الأولية لدعم التنمية المستدامة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة، وذلك أثناء تنفيذ نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ.

٢٣ - كذلك، فإن الوزراء في الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (نيودلهي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢)، التي عُقدت بعد وقت قصير من مؤتمر قمة جوهانسبرغ، اعتمدوا إعلان دلهي الوزاري بشأن تغير المناخ والتنمية المستدامة. ودعا الإعلان إلى أن تدمج الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة دمجا أوفى أهداف تغير المناخ في المجالات الرئيسية، كالطاقة والصحة والمياه، وأن تستند في ذلك إلى نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ.

٢٤ - وتبنى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) نهجا استباقيا في متابعة نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ. فبعد أسبوع واحد من اختتام مؤتمر القمة، نقلت أمانة برنامج الموئل النتائج إلى لجنة الممثلين الدائمين للموئل. كما استخدمت خطة جوهانسبرغ للتنفيذ كدليل لتحديث عملها في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، مثل ما يقوم به من عمل فيما يتعلق بالهدف ١٠، الخاص بالمياه والصرف الصحي. وأنشئ في برنامج الموئل فرع للمياه والصرف الصحي والبنية الأساسية للتركيز على تحدي تحقيق الأهداف المتفق عليها في جوهانسبرغ فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي. وعلاوة على ذلك، يعكف برنامج الموئل على وضع مبادرات جديدة للتحالف من أجل التوسع الحضري المستدام، بإدخال شركاء جدد وإضافة عناصر جديدة[٥].

٢٥ - وتسهم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان في المتابعة التي تتم على نطاق منظوم الأمم المتحدة لمؤتمر قمة جوهانسبرغ من خلال مجموعة

الأمم المتحدة الإنمائية ومجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وينصب جانب من تركيز صندوق السكان على دمج الهدف المتعلق بالمرافق الصحية من أهداف مؤتمر قمة جوهانسبرغ في صلب التقارير القطرية. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ صندوق السكان عمليات داخلية بشأن ارتباطات بين مجالات المياه، والإسكان، والفروق بين الجنسين، والصحة الإنجابية، والفقر، فضلا عن المجالات المواضيعية، من أجل تعزيز دعم البرنامج الذي يقدمه صندوق السكان على المستوى القطري[٦].

٢٦ - وقدمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، في تقرير مقدم إلى الدورة الثالثة والعشرين بعد المائة لمجلس منظمة الأغذية والزراعة (روما، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر - ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢)، تحليلا مفصلا لنتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ، كما حددت المجالات المعينة التي ستنفذ فيها الفاو البرامج التي ستسهم إسهاما مباشرا في تحقيق الغايات والأهداف المحددة في جوهانسبرغ. ومن بين مبادرات أخرى، ستستمر الفاو في مساعدة الحكومات في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية، وبرامج الاستثمار، وخطط العمل في شراكة مع سائر وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات العلمية والشبكات. وستغطي هذه المساعدة مسائل تدهور الأرض، والفقر في الريف، والجبال، وإزالة الغابات، والتنوع البيولوجي، ومصائد الأسماك، والمياه العذبة، والموارد الكيميائية السامة.

٢٧ - كما أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة الصحة العالمية، والأونكتاد، والكثير من كيانات الأمم المتحدة الأخرى، قد ضمت جهودها إلى جهود الحكومات والمجموعات الرئيسية لإطلاق مبادرات للشراكة الطوعية لدعم التنمية المستدامة. ومن بين الشراكات التي أعلنت حتى الآن في سياق مؤتمر قمة جوهانسبرغ ومتابعته (انظر الفرع السابع أدناه)، تشارك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة كشركاء قياديين في نحو ربع تلك الشراكات. وتشير التزامات منظمات الأمم المتحدة بالتنفيذ والمبادرات التي قامت بها مؤخرا في إعادة توجيه البرامج إلى أن مشاركتها في الشراكات من أجل التنمية المستدامة ستظل تزداد قوة.

٢٨ - وفي الاجتماع المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٣، أدرج مجلس مرفق البيئة العالمية في جدول أعماله بندا بشأن نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ، وبندا بشأن نتائج الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة. وطلب المجلس تنقيح خطة عمل المرفق للنظر، ضمن جملة أمور، في مفهوم الشراكات الذي أقره مؤتمر قمة جوهانسبرغ، واقتراح معايير وشروط لمساهمة المرفق في الشراكات الرامية إلى تحقيق المكاسب البيئية على الصعيد العالمي. وطلب

المجلس كذلك إلى أمانته أن تعد، من أجل اجتماع المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، مذكرة بشأن الطريقة التي يمكن أن يستجيب بها المرفق للدعوة التي وجهتها إليه اللجنة للمشاركة في عملها المتعلق بمتابعة مؤتمر قمة جوهانسبرغ.

رابعا - تنسيق أنشطة التنفيذ

٢٩ - إن زيادة التركيز على التنفيذ والأنشطة الواسعة النطاق التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تؤكد ضرورة التنسيق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة وبينها وبين المؤسسات الدولية المعنية. وقد اتفق مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على أن مؤتمر قمة جوهانسبرغ قد أعطى دفعة سياسية متجددة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في ريو عام ١٩٩٢، واستحدث غايات وأهدافا جديدة لإرشاد وتوجيه المتابعة على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. وأشار أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى أن الرسالة الرئيسية التي يجب أن تنقلها منظومة الأمم المتحدة هي ''التنفيذ''، وهو ما يعني العمل على تنفيذ كامل نطاق الالتزامات. كما أكدوا أن منظومة الأمم المتحدة، بمساهمتها في تنفيذ نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ، استنادا إلى تقسيم واضح للمسؤوليات، ينبغي أن تركز على تعزيز السياسات التي تحقق التكامل الفعال بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، فضلا عن تقديم الدعم لتحقيق الغايات المحددة والأهداف المحددة زمنيا[٧].

٣٠ - ودعت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الحادية عشرة، وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها، ومرفق البيئة العالمية، والمؤسسات المالية والتجارية الدولية والإقليمية إلى المشاركة بنشاط في عمل اللجنة. وطلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز التعاون والتنسيق المشتركين فيما بين الوكالات على نطاق المنظومة، وأن يدرج في هذا التقرير مقترحات تبين الاستجابة المتكاملة والشاملة لمنظومة الأمم المتحدة تجاه التنمية المستدامة.

٣١ - وقد عالج مجلس الرؤساء التنفيذيين مسألة المتابعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمؤتمر قمة جوهانسبرغ، وطلب إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرنامج مواصلة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقديم المنظمة أكبر قدر من الدعم للاستمرار في المتابعة، وزيادة التركيز على المسألة خلال عام ٢٠٠٣. وستنظر اللجنة الرفيعة المستوى، في مشاوراتها المستمرة، في الطلب الذي وجهته لجنة التنمية المستدامة إلى الأمين العام لتقديم مقترحات تبين الاستجابة المتكاملة والشاملة لمنظومة الأمم المتحدة تجاه التنمية المستدامة.

٣٢ - ولجنة التنمية المستدامة، باعتبارها الهيئة الحكومية الدولية الرفيعة المستوى المعنية بالتنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة، هي بمثابة منتدى للنظر في المسائل المتصلة بتحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وهي بذلك توفر ساحة فريدة من نوعها للتصدي لمواجهة التحديات والفرص الجديدة، ولتقاسم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، بما في ذلك التي اكتسبتها منظومة الأمم المتحدة أثناء عملية التنفيذ على الصعيد القطري. ويمكن بذلك للجنة أن تعمل، من خلال دوراتها للاستعراض والسياسات، كمركز تنسيق يلتقي فيه مسار التنفيذ بمسار استعراض السياسات، وتتلاقح فيه الأفكار.

خامسا - المبادرات والاجتماعات الدولية

٣٣ - أطلقت الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والمجموعات الرئيسية وسائر أصحاب المصلحة، منذ مؤتمر قمة جوهانسبرغ، عددا من المبادرات والاجتماعات لمتابعة مؤتمر القمة. وتوفر الخطة الغنية والمتنوعة للاجتماعات والاجتماعات الوطنية والإقليمية والدولية دليلا وافيا على دينامية وطاقة والتزام أصحاب المصلحة بالتنمية المستدامة[٨]. ويسلط هذا التقرير الضوء أدناه على بعض هذه الاجتماعات فحسب.

٣٤ - عُقد الاجتماع الدولي للخبراء المعنيين بوضع إطار لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على مدى عشر سنوات في مراكش في الفترة من ١٦ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ونَظمت الاجتماع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقدمت حكومات ألمانيا، وبلجيكا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا دعما ماليا للاجتماع، وبخاصة من أجل مشاركة خبراء من البلدان النامية. وحضر الاجتماع حوالي ١١٥ مشاركا من ٥٩ بلدا، من بينهم ممثلون لوكالات حكومية، ومنظمات للمستهلكين، ومنظمات لدوائر الأعمال التجارية والصناعة.

٣٥ - وتلقى الاجتماع تقارير من اجتماعين إقليميين للخبراء بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، عُقدا في بوينس آيرس يومي ٢٢ و٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وفي يوغياكارتا، إندونيسيا، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣. ونُظمت الاجتماعات الدولية والإقليمية استجابة للدعوة الواردة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ لوضع إطار لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على مدى عشر سنوات، وانصب تركيزها على سبل توسيع نطاق التعاون الدولي بشأن هذه المسألة وتعزيزه.

٣٦ - واتفق اجتماع مراكش على ''عملية مراكش بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة''، مع التأكيد على أن التحدي يتمثل في الانتقال من العام إلى الخاص والتركيز

على التنفيذ. وتم تحديد عدد من إجراءات المتابعة كجزء من عملية مراكش المتواصلة، بما في ذلك الاستجابات الموجهة من جانب المنظمات الدولية للتصدي لأولويات الحكومات، وإنشاء آليات تشجع وتدعم تقاسم المعلومات والخبرات، وبناء الشبكات، ونشر أفضل الممارسات. وأكدت عملية مراكش أيضا على إشراك جميع أصحاب المصلحة، وإقامة شراكات ملموسة، وتعزيز الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي[٩]. ومن المقرر أن تستمر العملية من خلال الاجتماعات الإقليمية، وفرق العمل، واجتماعات المائدة المستديرة، مع عقد اجتماع موسع آخر للخبراء في غضون سنتين.

٣٧ - واستجابة للدعوة التي وجهتها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الحادية عشرة للاضطلاع بأنشطة ترمي إلى تعزيز الشراكات في سياق عملية مؤتمر قمة جوهانسبرغ ومتابعته، ستستضيف حكومة إيطاليا منتدى دوليا عن شراكات التنمية المستدامة في آذار/مارس ٢٠٠٤ في روما. ويهدف المنتدى إلى تعزيز مساهمات شراكات التنمية المستدامة، بما في ذلك في تنفيذ خطة جوهانسبرغ للتنفيذ وغيرها من الاتفاقات المتعلقة بالتنمية المستدامة. وستقدم نتائج المنتدى إلى الدورة الثانية عشرة للجنة، في دورتها الاستعراضية، المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

٣٨ - وسيقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، بالتعاون مع وزارة التعمير الصينية ومدينة ويهاي، بعقد مؤتمر ويهاي لاستراتيجيات التوسع الحضري المستدام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ويُنظم هذا الاجتماع ضمن إجراءات متابعة مؤتمر قمة جوهانسبرغ، حيث سيدعم تبادل الخبرات عن استراتيجيات التوسع الحضري المستدام على الصعيد الدولي، بما في ذلك تنفيذ برنامج توفير المياه للمدن الآسيوية، وهو برنامج للشراكة الاستراتيجية لدعم تنفيذ نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

سادسا - المجموعات الرئيسية

٣٩ - أصبحت المساهمات الهامة للمجموعات الرئيسية التسع[١٠]، وسائر أصحاب المصلحة، في الجهود المتواصلة بشأن مسائل التنمية المستدامة واضحة بصورة متزايدة، كما يتبين من مشاركتهم النشطة في العمليات التحضيرية لمؤتمر قمة جوهانسبرغ وفي مؤتمر القمة نفسه. ويمكن للمجموعات الرئيسية أن تلعب أدوارا متعددة في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، من خلال حشد الجهود في مجالات التعليم والإعلام ورفع مستوى الوعي؛ ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة؛ والإسهام في التنفيذ مباشرة من خلال مشاركتها في مبادرات الشراكة.

٤٠ - وإدراكا لأهمية مساهمات المجموعات الرئيسية، قررت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الحادية عشرة تعزيز إشراك المجموعات الرئيسية في أنشطة اللجنة، بما في ذلك من خلال مشاركة ممثلي المجموعات في الحوار التفاعلي أثناء الأجزاء الرفيعة المستوى. كما قررت اللجنة تعزيز مساهمات المجموعات الرئيسية في عمل اللجنة بإجراء حوارات مع أصحاب المصلحة المتعددين، وبالسعي إلى زيادة التوازن وتحسين تمثيل المجموعات الرئيسية من كافة المناطق. كما أكدت اللجنة على المشاركة النشطة للمجموعات الرئيسية في الأنشطة المتصلة بالشراكات وبناء القدرات على جميع المستويات، بما فيها معارض الشراكات ومراكز التعلم.

سابعا - الشراكات

٤١ - ثبت أن الشراكات الطوعية الرامية إلى تنفيذ التنمية المستدامة هي نتيجة مكملة هامة من نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ. فقد تم إقامة أكثر من ٢٠٠ شراكة خلال عملية مؤتمر القمة، وحددت خطة جوهانسبرغ للتنفيذ لجنة التنمية المستدامة لتكون مركز التنسيق لمناقشة الشراكات الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة.

٤٢ - وأكدت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الحادية عشرة، مجددا أن الشراكات الطوعية لأصحاب المصلحة تسهم في تنفيذ الالتزامات الحكومية الدولية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، باعتبارها مكملة لتلك الالتزامات وليست بديلا عنها.

٤٣ - وقررت اللجنة أنه ينبغي تطوير الشراكات في سياق مؤتمر قمة جوهانسبرغ ومتابعته وتنفيذها وفقا لمجموعة متفق عليها من المعايير والمبادئ التوجيهية، أيضا مع مراعاة مبادئ بالي التوجيهية، التي وُضعت في الاجتماع الختامي للجنة التحضيرية لمؤتمر قمة جوهانسبرغ، وقرار الجمعية العامة ٥٦/٧٦ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

٤٤ - وحتى الآن، يتضمن موقع لجنة التنمية المستدامة على شبكة الإنترنت حوالي ٢٣٠ شراكة و ٣٥ من الإنجابية أو العمليات الرامية إلى بناء شراكات. وقرابة الثلثين من هذه الشراكات والعمليات ذات نطاق عالمي؛ بينما يركز الثلث المتبقي منها على الأبعاد الإقليمية أو دون الإقليمية. وعموما، يوجد العدد الأكبر من الشراكات في أفريقيا وآسيا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتليها أمريكا اللاتينية، في حين لا يوجد سوى القليل منها في شرق أوروبا ووسطها[١١].

٤٥ - ويتوفر التمويل لقرابة ثلثي الشراكات، إما لتنفيذ المراحل الأولية أو لمجمل مدة الشراكة. واستنادا إلى المعلومات المقدمة من الشركاء الرئيسيين حتى الآن، تم الالتزام بحوالي ٢٥٢ مليون دولار للشراكات والأنشطة والعمليات الرامية إلى بناء الشراكات. ومطلوب الآن ١٢٠ مليون دولار إضافية أو يجري التفاوض بشأنها مع المانحين المحتملين. وتدخل الحكومات كشركاء رئيسيين في أكثر قليلا من ثلث الشراكات. وتشارك منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية كشركاء رئيسيين في أربع من كل عشر مبادرات للشراكات.

٤٦ - وتشكل الشراكات التي بدأتها المجموعات الرئيسية ربع مجموع الشراكات. وغالبية شراكات المجموعات الرئيسية بادرت بها المنظمات غير الحكومية، والدوائر العلمية والبحثية، والسلطات المحلية، والجامعات. ويشارك الشركاء من القطاع الخاص في كثير من الشراكات، وإن لم يكن كشركاء رئيسيين عادة.

٤٧ - وتعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة حاليا على تطوير قاعدة بيانات لإدارة المعلومات المتصلة بالشراكات المسجلة لدى لجنة التنمية المستدامة. وبمجرد تشغيل قاعدة البيانات، سيكون لها موقع على شبكة الإنترنت يتيح الوصول بسهولة إلى المعلومات.

٤٨ - ووفقا للبرنامج المتعدد السنوات لعمل لجنة التنمية المستدامة، من المتوقع أن تحظى الشراكات المتصلة بالمواضيع التي يجري النظر فيها في كل دورة من دورات عمل السنتين باهتمام خاص في الدورات المناظرة للجنة، وبخاصة فيما يتعلق بالدروس المستفادة، ودراسات الحالات، والمعوقات، والفرص المتاحة. وبالتالي، يُنتظر أن تركز الدورة الاستعراضية للجنة في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ على الشراكات المتصلة بالمياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية.

٤٩ - ودعت لجنة التنمية المستدامة أيضا إلى القيام بأنشطة ترمي إلى تعزيز الشراكات وتيسير بناء الشراكات الجديدة. وفي الدورة الاستعراضية التي ستعقدها اللجنة عام ٢٠٠٤، وبالاستفادة من الخبرة المكتسبة من الإنجابية المبتكرة التي تم الترتيب لها للجنة في دورتها الحادية عشرة، ستنظم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية معرضا للشراكات وأنشطة لمراكز التعلم النوعية المتصلة بالشراكات.

ثامنا – الاستنتاجات والتوصيات

٥٠ – يقدم هذا التقرير نظرة عامة على إجراءات المتابعة الأولية التي اتخذتها الحكومات، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمجموعات الرئيسية، فضلا عن المقررات التي اتخذتها الهيئات الحكومية الدولية المعنية في الآونة الأخيرة. ويبين التقرير أنه كان هناك قدر كبير من الحماس والدينامية في متابعة مؤتمر القمة العالمي، فضلا عن توافق الآراء بشأن زيادة التركيز على التنفيذ. وكان أحد المجالات الهامة التي توجه إليها التنفيذ يتمثل في تحديد العقبات والمعوقات التي تعترض سبيل التنفيذ، وتقاسم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات على جميع المستويات. والمجموعة الشديدة التنوع من الإجراءات ومبادرات الشراكة التي يجري تنفيذها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية تبين ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبينها وبين المؤسسات الدولية الأخرى. وتوفر لجنة التنمية المستدامة، باعتبارها الهيئة الحكومية الدولية الرفيعة المستوى المعنية بالتنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة، ساحة هامة لاستعراض التقدم المحرز في التنفيذ، ولتقاسم الخبرات المكتسبة في مجال التنفيذ على المستويات القطرية والإقليمية والدولية، ولإدماج هذه الخبرات مع استعراض السياسات والتوجيه العام.

٥١ – وعلى أساس المعلومات المقدمة في هذا التقرير، توصي الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن توافق على استخدام الموارد التي سبق تخصيصها لأفرقة العمل المخصصة لما بين الدورات في دعم مشاركة ممثلين للدول الأعضاء في اللجنة في اجتماع من الاجتماعات الإقليمية لتلك الدول في دورات التنفيذ؛

(ب) أن تحث الحكومات على مواصلة المشاركة بنشاط في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

(ج) أن تدعو الحكومات إلى تقديم الدعم القوي للجنة التنمية المستدامة في دورات التنفيذ ذات الوجهة العملية التي تستمر لمدة سنتين، والتي تتألف من دورة للاستعراض ودورة للسياسات، وأن تدعو في هذا الصدد الحكومات إلى إطلاق المبادرات والاجتماعات وغيرها من الإنجابية للتحضير لدورتي الاستعراض والسياسات، ودعم هذه الجهود والمشاركة فيها؛

(د) أن تطلب إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق أن يواصل تعزيز التعاون والتنسيق المشتركين بين الوكالات على نطاق المنظومة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

المرفق

برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية المستدامة

الدورة	المجموعة المواضيعية	المسائل الشاملة للقطاعات
٢٠٠٤/٢٠٠٥	• المياه • المرافق الصحية • المستوطنات البشرية	القضاء على الفقر؛ وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة؛ وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والتنمية المستدامة في عالم يتجه إلى العولمة؛ والصحة والتنمية المستدامة؛ والتنمية المستدامة والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والتنمية المستدامة لأفريقيا؛ والمبادرات الإقليمية الأخرى؛ ووسائل التنفيذ؛ وإطار العمل المؤسسي للتنمية المستدامة؛ والمساواة بين الجنسين؛ والتعليم
٢٠٠٦/٢٠٠٧	• الطاقة من أجل التنمية المستدامة • التنمية الصناعية • تلوث الهواء/الغلاف الجوي • تغير المناخ	القضاء على الفقر؛ وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة؛ وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والتنمية المستدامة في عالم يتجه إلى العولمة؛ والصحة والتنمية المستدامة؛ والتنمية المستدامة والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والتنمية المستدامة لأفريقيا؛ والمبادرات الإقليمية الأخرى؛ ووسائل التنفيذ؛ وإطار العمل المؤسسي للتنمية المستدامة؛ والمساواة بين الجنسين؛ والتعليم
٢٠٠٨/٢٠٠٩	• الزراعة • التنمية الريفية • الأراضي • الجفاف • التصحر • أفريقيا	القضاء على الفقر؛ وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة؛ وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والتنمية المستدامة في عالم يتجه إلى العولمة؛ والصحة والتنمية المستدامة؛ والتنمية المستدامة والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والتنمية المستدامة لأفريقيا؛ والمبادرات الإقليمية الأخرى؛ ووسائل التنفيذ؛ وإطار العمل المؤسسي للتنمية المستدامة؛ والمساواة بين الجنسين؛ والتعليم
٢٠١٠/٢٠١١[أ]	• النقل • المواد الكيميائية • إدارة النفايات • التعدين • إطار عمل العشر سنوات للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة	القضاء على الفقر؛ وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة؛ وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والتنمية المستدامة في عالم يتجه إلى العولمة؛ والصحة والتنمية المستدامة؛ والتنمية المستدامة والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والتنمية المستدامة لأفريقيا؛ والمبادرات الإقليمية الأخرى؛ ووسائل التنفيذ؛ وإطار العمل المؤسسي للتنمية المستدامة؛ والمساواة بين الجنسين؛ والتعليم
٢٠١٢/٢٠١٣[أ]	• الغابات • التنوع البيولوجي • التكنولوجيا الحيوية • السياحة • الجبال	القضاء على الفقر؛ وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة؛ وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والتنمية المستدامة في عالم يتجه إلى العولمة؛ والصحة والتنمية المستدامة؛ والتنمية المستدامة والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والتنمية المستدامة لأفريقيا؛ والمبادرات الإقليمية الأخرى؛ ووسائل التنفيذ؛ وإطار العمل المؤسسي للتنمية المستدامة؛ والمساواة بين الجنسين؛ والتعليم

الدورة	المجموعة المواضيعية	المسائل الشاملة للقطاعات
٢٠١٤/٢٠١٥[أ]	• البحار والمحيطات • الموارد البحرية • الدول الجزرية الصغيرة النامية • إدارة الكوارث والضعف إزائها	القضاء على الفقر؛ وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة؛ وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والتنمية المستدامة في عالم يتجه إلى العولمة؛ والصحة والتنمية المستدامة؛ والتنمية المستدامة والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والتنمية المستدامة لأفريقيا؛ والمبادرات الإقليمية الأخرى؛ ووسائل التنفيذ؛ وإطار العمل المؤسسي للتنمية المستدامة؛ والمساواة بين الجنسين؛ والتعليم
٢٠١٦/٢٠١٧	التقدير الشامل لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ	

(أ) تبقى هذه المجموعة المواضيعية جزءا من برنامج العمل المتعدد السنوات على النحو المقرر، ما لم تتفق اللجنة على خلاف ذلك.

الحواشي

(١) انظر E/2003/29-E/CN.1/2003/6، الفصل الأول، ألف، مشروع القرار ١، الفقرة ٢.

(٢) A/57/72-E/2003/53، المرفق.

(٣) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣، الملحق رقم ١٧ (E/2003/37-ECE/1406)، الفقرات ٣٥ إلى ٤٠.

(٤) ICCD/COP (6)/5.

(٥) انظر ''مساهمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة''، في http://www.unhabitat.org/wssd/followup.html.

(٦) انظر E/2003/13، الفقرة ٥٤.

(٧) انظر E/2003/55، الفقرتان ١٥ و ١٦.

(٨) انظر http://www.un.org/esa/sustdev/calendar/calendar.htm.

(٩) يمكن الإطلاع على مزيد من المعلومات عن الاجتماع في الموقع: http://www.un.orgesa/sustdev/.

(١٠) المرأة، والأطفال والشباب، والسكان الأصليين، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية، والنقابات، ودوائر الأسماك التجارية والصناعية، والدوائر العلمية والتكنولوجية، والمزارعون.

(١١) للاطلاع على آخر المعلومات عن مبادرات الشراكات، انظر الموقع: http://www.un.org/esa/sustdev/partnerships/partnerships.htm.